الثلاث، إلى مجموع الطلبة هي ٥٦,٤٪، بينما نجد نسبة الطلبة في التخصصات العلمية إلى مجموع الطلبة في الجامعات الثلاث هي ٤٢,٦٪، وفي هذا مؤشر إلى أننا سنظل متخلفين في مجال العلوم التطبيقية، مما يعيق التنمية، ويؤخر التقدم، بينما سيتراكم في الوقت ذاته، فائض من المتخصصين في الموضوعات الأدبية، قد يؤدي إلى نشوء أزمة بطالة في وقت قريب، ويسهم في تشجيع الهجرة إلى خارج البلاد، وكلا الأمرين منكر لا نرضاه.

وإذا ألقينا نظرة على مَنْ تقدموا لامتحان التوجيهية في صيف ١٩٧٨، فإنا سنقف على الأرقام التالية(١٠):

مجموع المتقدمين للامتحان: ٩٦٤٠ طالبا وطالبة.
مجموع الناجحين منهم: ٧٠١٠ طالبا وطالبة.
مجموع المتقدمين للفرع الأدبي: ٦١٢٥ نجح منهم ٤٢٩١.
مجموع المتقدمين للفرع العلمي: ٣١٨٨ نجح منهم ٢٥٤٠.
مجموع المتقدمين للفرع الصناعي: ٢٦٤ نجح منهم ١٣٧.
مجموع المتقدمين للفرع التجاري: ٤٠ نجح منهم ٢٣.
مجموع المتقدمين للفرع الزراعي: ٢٣ نجح منهم ١٩.
نسبة الناجحين في الفرع الأدبي إلى كل الناجحين: ٦١,٢٪.
نسبة الناجحين في الفرع العلمي إلى كل الناجحين: ٣٦,٢٪.
نسبة الناجحين في الفرع الصناعي إلى كل الناجحين: ١,٩٪.
نسبة الناجحين في الفرع التجاري إلى كل الناجحين: ٠,٣٢٪.
نسبة الناجحين في الفرع الزراعي إلى كل الناجحين: ٠,٢٧٪.
نسبة الناجحين في كل الفروع الأربعة ما عدا الأدبي إلى المجموع ٣٨,٧٪.

وهكذا، نلاحظ أن نسبة الطلبة في الفرع الأدبي، هي أعلى بكثير من نسبة الطلبة في الفروع العلمية الأربعة المتاحة في المدارس الثانوية، مما يشير إلى أن هذه الصورة المدرسية هي التي تفرض نفسها على الجامعات وتعطيها صورتها الراهنة، أي كأن هذه الجامعات مجرد امتداد للمدارس الثانوية، وليست مؤسسات للثورة العلمية التكنولوجية، اللازمة لاحراج مجتمع من التخلف الذي يعاني منه. وثمة أمر آخر جدير بالملاحظة هو ضآلة عدد الطلبة في التعليم الثانوي الصناعي، والتجاري، والزراعي، وكأنها رغم أهميتها ليست ذات أهمية لنا ولأبنائنا؛ وإلا فما معنى قلة إقبال أبنائنا عليها؟

توصيات

١ – اقترح أن تقوم هيئاتنا العامة بتوجيه نداءات متتالية، إلى الشعوب العربية وقادتها، تناشدهم اتباع الجدية في الأخذ بالتخطيط التكاملي بين الأقطار العربية، على أن يشرك العرب الفلسطينيون في مثل ذلك التخطيط كفلسطينيين مستقلين، وليس كفلسطينيين محسوبين على قطر أو آخر.

٢ – مطالبة الدول العربية، الاعضاء في جبهة الصمود والتصدي، أن تخصص الاموال اللازمة لتنفيذ خطة تنمية فلسطينية شاملة، تدخل في اعتبارها كافة الفلسطينيين